

اختيارات الكافيجي النحوية فى المنصوبات فى كتابه  
” شرح قواعد الإعراب لابن هشام ” جمعاً ودراسةً

**Al-Kafiji's grammatical choices in the positions  
in his book “Explanation of the rules of inflection  
by Ibn Hisham” collection and study**

إعداد

**صباح بنت سعد بن عبدالله القرني**  
**Sabah Saad Abdullah Al-Qarni**

معيدة بكلية التربية للبنات بالمزاحمية - جامعة شقراء

**Doi : 10.33850/ajahs.2022.219343**

الاستلام : ٢٠٢١/ ١٢ / ٢      القبول : ٢٠٢١/ ١٢ / ١٥

القرني ، صباح بنت سعد بن عبدالله (٢٠٢٢). اختيارات الكافيجي النحوية فى المنصوبات فى كتابه ” شرح قواعد الإعراب لابن هشام ” جمعاً ودراسةً. *المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٦ (٢١) يناير، ٣٩١ - ٤٢٠.

اختيارات الكافيجي النحوية في المنصوبات في كتابه " شرح قواعد الإعراب لابن هشام " جمعاً ودراسة

المستخلص :

يتناول هذا البحث اختيارات الكافيجي النحوية في المنصوبات في كتابه "شرح قواعد الإعراب لابن هشام " جمعاً ودراسة ، حيث سأتناول في هذا البحث الآراء التي اختارها الكافيجي ، مع ذكر تعليقه وأدلته على ذلك . من خلال المسائل الآتية : جملة مقول القول في الجملة الواقعة مفعولاً به ، وأفعال القلوب وكونها من الدواخل على الجملة الاسمية ، وعمل اسم المفعول ، وظنّ واختصاص بابها بالتعليق، والجملة المفسرة المقرونة بـ"أن" هل لها محل من الإعراب أو لا؟ ، والعامل في "إذا" الشرطية ، واختلاف العلماء في "إذ" المفاجأة ، وناصب المفعول معه . ولقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تناول هذه الأفكار عند الكافيجي ، ولقد انتهيت إلى عدة نتائج منها : أن الكافيجي ليس مقلداً لمدرسة نحوية بذاتها فقد جمع بين المدرستين البصرية والكوفية .

الكلمات المفتاحية : المرفوعات - اختيارات - النحو - الفاعل - الإعراب .

#### Abstract:

This research deals with Al Kafiji's grammatical choices in Al-mansobaat in his book "Explanation of the rules of parsing by Ibn Hisham" for that both as a collection and as a study, where I will address in this research the opinions chosen by Kafiji with his explanation and evidence. Through the following issues: The sentence of the predicate of the saying in the actual sentence is the object of it, the actions of the hearts and its being from the inside of the nominative sentence, the action of the participle, the thought and the specialization of its chapter with the comment, and the explanatory sentence coupled with "that" does it have a place in the parsing or not? And the factor in the conditional "if" and the difference of scholars regarding "if" is the surprise, and the direct object is with it. I have used the descriptive analytical method in dealing with these ideas of Kafiji, and I came to several conclusions: That Kafiji is not an imitator of a grammatical school in itself, he has combined the visual and Kufic schools together.

**Keywords:** Al-mansobaat - choices - grammar - subject - syntax

### تمهيد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد:

فإن علم النحو من أجل العلوم وأشرفها في فهم كتاب الله وسنة رسوله ، وقد اخترت موضوعاً لهذا البحث متعلقاً بالنحو ، وهو: اختيارات الكافيجي النحوية في المنصوبات في كتابه "شرح قواعد الإعراب لابن هشام" جمعاً ودراسةً ، حيث سأتناول في هذا البحث الآراء التي اختارها الكافيجي ، مع ذكر تعليقه وأدلته على ذلك.

### أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

تظهر أسباب اختيار موضوع الدراسة في النقاط الآتية:

- ١- أن شرح قواعد الإعراب مرتبط بعالم جليل فدّ وهو ابن هشام صاحب كتاب المغني الذي يعد مرجعاً لا غنى لمتخصص في العربية عنه.
  - ٢- أن الكافيجي من علماء النحو الذين كان لهم أثر كبير في خدمة هذا العلم ، فصنف التصنيفات في كثير من العلوم ، وكان له اختياراته واجتهاداته النحوية التي تدل على سعة أفقه وتعدد مناحي علومه وثقافته ، وإمامه بالنحو ، وفهم لأصوله مما جعله يصدر أحكامه ، ويدلي بتحليله وتوجيهاته بثقة تامة ودراية واسعة .
  - ٣- ارتباط هذا الموضوع بالجانب التطبيقي ، فإن الكافيجي \_ رحمه الله \_ عرض في هذا الكتاب كثيراً من المسائل النحوية ، واستعانته في عرضها بالعلوم العقلية ، ولاشك أن الدراسة التطبيقية النحوية أفضل وأجدى بعامّة.
  - ٤- أن البحث في مثل هذا الموضوع يتيح للباحث بناء الناحية العلمية لديه .
- أهداف الموضوع :

- ١- جمع اختيارات الكافيجي النحوية في المرفوعات من كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام.
- ٢- الوقوف على حقيقة هذه الاختيارات ، وأثرها في الدرس النحوي.
- ٣- دراسة وتحليل هذه الاختيارات تحليلاً نحويًا دقيقاً.
- ٤- التعرف على منهج الكافيجي في الاختيارات النحوية في المرفوعات من كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، ومعرفة الأصول النحوية التي اعتمدها في هذا الباب .

## الدراسات السابقة :

- لا توجد دراسات سابقة حول هذا الكتاب تتعلق بالموضوع الذي أبحثه .  
 منهج البحث وإجراءاته :  
 سأعتمد في بحثي على المنهج الوصفي التحليلي متبعة الخطوات الآتية:  
 ١- جمع اختيارات الكافيحي النحوية في المرفوعات من كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام .  
 ٢- ترتيب المسائل حسب أقسام الكلمة كصنيع الزمخشري .  
 ٣- وضع عنوان لكل مسألة .  
 ٤- دراسة المسائل مدعومة بالأدلة ، مع إبراز اختيار الكافيحي .  
 ٥- التوثيق من المصادر .  
 ٦- المناقشة والتحليل .  
 ٧- الترجيح بالأدلة .  
 خطة البحث : سيشتمل البحث علي المسائل الآتية من اختيارات الكافيحي النحوية في المرفوعات :

- المسألة الأولى : جملة مقول القول في الجملة الواقعة مفعولا به .  
 المسألة الثانية : أفعال القلوب وكونها من الدواخل على الجملة الاسمية .  
 المسألة الثالثة : عمل اسم المفعول .  
 المسألة الرابعة : ظنّ واختصاص بابها بالتعليق .  
 المسألة الخامسة : الجملة المفسرة المقرونة بـ"أن" هل لها محل من الإعراب أو لا؟ .  
 المسألة السادسة : العامل في "إذا" الشرطية .  
 المسألة السابعة : اختلاف العلماء في "إذ" المفاجأة .  
 المسألة الثامنة : ناصب المفعول معه .

## المسألة الأولى : جملة مقول القول في الجملة الواقعة مفعولا به :

قال الكافيحي: "اختلفوا في مقول القول /هل هو مفعول به أو مفعول مطلق نوعي؟ .  
 فاختر ابن الحاجب أنه مفعول مطلق نوعي، كرجع القهقري<sup>(١)</sup>، فقال: "الذي غرّ  
 الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بـ "علم" في: علمت لزيد منطلق  
 لكنه ليس كذلك، لأن الجملة هي نفس القول، والعلم غير المعلوم .فافترقا، فلا يجري  
 القياس بينهما، فلا يكون مفعولا به كما كان المعلوم مفعولا به " واختر الجمهور أنه  
 مفعول به تمسكا بهذا الدليل ."<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: مغني اللبيب ١: ٥٣٨.

(٢) ينظر شرح قواعد الإعراب ٩٣، ٩٤، ومغني اللبيب ١/ ٥٣٨-٥٣٩.

**المناقشة:**

اختلف النحاة في إعراب جملة مقول القول على قولين:  
الأول: ذهب الجمهور إلى أن جملة مقول القول في مثل قوله تعالى: **أَيُّنَ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا** <sup>(٣)</sup>

في موضع نصب على المفعولية. <sup>(٤)</sup> على الصحيح من أقوال النحاة، قال الشيخ خالد: "بدليل كسر (إِنَّ) بعد دخول "قال" <sup>(٥)</sup>

**وحجتهم:**

أنهم حملوا القول على المعنى المصدرى <sup>(٦)</sup>  
وصح هذا المذهب ابن هشام فقال: "وَالصَّوَابُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الْجُمْلَةِ بِأَنَّهَا مَقُولَةٌ كَمَا يُخْبَرُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ (ضَرَبْتَ زَيْدًا) بِأَنَّهُ مَضْرُوبٌ بِخِلَافِ الْقَرْفِصَاءِ فِي الْمِثَالِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِأَنَّهَا مَقْعُودَةٌ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْقَعُودِ" <sup>(٧)</sup>  
الثاني: ذهب ابن الحاجب <sup>(٨)</sup> إلى أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق نوعي ك(القرفصاء) في نحو: قعد القرفصاء .

**وحجته:**

- ١- أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها ب"عَلِمَ" في علمت لزيد منطلق. <sup>(٩)</sup>
- ٢- أن الجملة هي نفس القول. <sup>(١٠)</sup>

**موقف الكافيحي:**

- اختار رأي الجمهور في إعراب مقول القول مفعولا به وعلل اختياره لذلك؛ أن ما ذكره ابن الحاجب غير صحيح <sup>(١١)</sup>

<sup>(٣)</sup> من الآية ٣٠ سورة مريم.

<sup>(٤)</sup> ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . ٤: ١٩١، ١٩٤، و شرح شذور الذهب للجوجري ٢: ٦٦٣، والتصريح ١: ٢٣٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١: ٤٠، وهمع الهوامع ١: ٥٦٣.

<sup>(٥)</sup> ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١: ٤٠.

<sup>(٦)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٩٤.

<sup>(٧)</sup> ينظر: مغني اللبيب ١/ ٥٣٩.

<sup>(٨)</sup> ينظر: حاشية الشمني ٢: ١٣٤، وحاشية الدسوقي ٢: ٨٨، والمغني ١/ ٥٣٨.

<sup>(٩)</sup> ينظر: المغني ١/ ٥٣٨.

<sup>(١٠)</sup> ينظر: المغني ١/ ٥٣٨، و شرح قواعد الإعراب ٩٤.

<sup>(١١)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٩٤.

**الترجيح:**

ويبدو مما سبق أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة، كما يخبر عن (زيد) من (ضربت زيدا) بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في (قعد القرفصاء) فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقودة. والله أعلم.

**المسألة الثانية: أفعال القلوب وكونها من الدواخل على الجملة الاسمية:**

**قال الكافي:** "ظننت زيدا يقرأ، وعلمت عمراً يسمع. جملة "يقرأ" منصوبة المحل على المفعولية. ذهب الجمهور إلى أن أفعال القلوب من الدواخل على المبتدأ والخبر، وأنها من نواسخ الابتداء. وذهب البعض إلى أنها ليست من الدواخل عليهما، وليست من نواسخه، استدلالاً على ذلك بأن العرب تقول: ظننت زيدا عمراً. لكن الحق هو مذهب الجمهور" (١٢).

**المناقشة:**

اختلف النحويون في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر على مذهبين: المذهب الأول: ذهب الجمهور (١٣)، وصححه أبو حيان (١٤)، والفراء (١٥)، إلى أن "ظن" وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر، نحو: ظننت زيدا عمراً. (١٦)

**حجتهم:**

- رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال، وكان ينبغي ألا تؤثر في المبتدأ والخبر؛ لأن العوامل الداخلة على الجمل لا تؤثر فيها إلا إنهم شبهوها بـ "أعطيت" فنصبت الاسمين. (١٧)
- واحتج الفراء (١٨) بأن "ظن" وأخواتها لما طلبت اسمين شبهت بما طلب اسمين من الأفعال، مفعول به وحال فشبه المفعول الثاني في باب ظن بالحال. (١٩)

(١٢) ينظر: شرح قواعد الإعراب ٩٧.

(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، والتذييل ٥/٦، وأوضح المسالك ٢٨:٢، و التصريح ٣٥٨/١، وهمع الهوامع ٥٣٧/١.

(١٤) ينظر: التذييل ٥/٦.

(١٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧:٤، والتذييل ٥/٦، وأوضح المسالك ٢٨:٢، والتصريح ٣٥٨:١، وهمع الهوامع ٥٣٧:١.

(١٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٥٢:١.

(١٧) ينظر: المساعد ٣٥٢/١، والتذييل ٥/٦، و تمهيد القواعد ١٤٥٨/٤، والتصريح ٣٥٨/١.

(١٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧:٤.

(١٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧:٤.

■ المذهب لثاني: ذهب البعض أنها ليست من الدواخل على المبتدأ والخبر، بل هي مع مفعولها كـ ( أعطيت ) في أنها استعملت معهما ابتداءً،<sup>(٢٠)</sup> ونسب هذا القول للسهبلي.<sup>(٢١)</sup>

#### حجته:

■ استدل بقولك: ظننت زيداً عمراً، فإنه لا يقال: زيد عمرو، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت ألا ترى أنك لم ترد أن تقول: إنك ظننت زيدا شبه عمر، بل عمرا نفسه<sup>(٢٢)</sup>. وأجيب بالمنع، وأن المراد: ظننت زيدا عمرا، فتيين خلافة<sup>(٢٣)</sup>،

#### موقف الكافيحي:

اختار الكافيحي رأي الجمهور بقوله: " لكن الحق هو مذهب الجمهور "، واحتج على ذلك بقوله وأما قولهم: " ظننت زيدا عمراً " بعد التسليم فهو مؤول بمعنى: ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو، كما أن قولك: "زيد حاتم" مؤول بمعنى زيد مثل حاتم، بشهادة المعنى.<sup>(٢٤)</sup>

#### الترجيح:

يظهر مما سبق أن ما ذهب إليه الجمهور ووافقهم فيه الكافيحي هو الأرجح لقوة حججهم. والله أعلم.

#### المسألة الثالثة : عمل اسم المفعول :

قال الكافيحي: "اسم المفعول لا يعمل على المذهب المنصور، إلا إذا اعتمد على أحد الأشياء"<sup>(٢٥)</sup>.

#### المنافسة:

اسم المفعول:

وهو: ما دل على حدث ومفعوله، كـ "مضروب" و "مكرم".<sup>(٢٦)</sup>

#### وشروط عمله:

يعمل عمل فعل المفعول، وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان بأل عمل مطلقاً.<sup>(٢٧)</sup>

(٢٠) ينظر: المساعد ١/٣٥٢، والارتشاف ٤: ٢٠٩٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش

١٤٥٨/٤، والتصريح ١: ٣٥٨

(٢١) راجع: المساعد ١/٣٥٢، والتذييل ٥/٦، والارتشاف ٤: ٢٠٩٧، وتمهيد القواعد

١٤٥٨/٤

(٢٢) ينظر: التذييل ٥/٦.

(٢٣) ينظر: التذييل ٥/٦، التصريح ١: ٣٥٨،

(٢٤) ينظر: شرح قواعد الإعراب ٩٧.

(٢٥) ينظر: شرح قواعد الإعراب ٩٨.

(٢٦) ينظر: أوضح المسالك ٣: ١٩٦.

نحو: جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ فترفع (العبد) بمضروب، وهذا مذهب به، ومُعْطَى ابْنُهُ درهما. (٢٨)

واختلف النحاة في عمل اسم المفعول إن كان مجردا على قولين:  
الأول: ذهب الجمهور إلى أن اسم المفعول إذا كان مجردا من "أل" لا يعمل إلا إذا كان

١- هناك اعتماد على النفي أو الاستفهام أو المخبر عنه أو الموصوف أو ذي الحال تقول: هذا مُعْطَى أبوه درهما الآن أو غداً، وأمكسُو الزيدان ثوبا غداً (٢٩)، وقد يعمل معتمدا على موصوف مقدر (٣٠) كقول الشاعر (٣١):

ونحن تركنا تغلب ابنة وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر.

١- أن يكون للحال أو الاستقبال (٣٢) نحو قولك: "هذا مضروب غلامه الساعة، ومررت برجل مكرم أخوه غدا" (٣٣).

■ قال ابن يعيش: "وشرط إعماله كشرط إعمال اسم الفاعل في أنه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال، ولا يعمل أيضاً إلا إذا أريد به الحال أو الاستقبال" (٣٤).

■ وقال ابن مالك:

وكُلُّ ما قُرِّرَ لاسم فاعلٍ يُعْطَى اسم مفعولٍ بلا تفاضلٍ. (٣٥)

المذهب الثاني: أجاز الأخفش عمل اسم المفعول المجرد من "أل" بدون الاعتماد على شيء، فيجوز أن تقول (مضروب الزيدان) دون اعتماد. (٣٦)

(٢٧) ينظر: المرجع السابق ٣: ١٩٦، شرح قطر الندى ٢٧٧.

(٢٨) ينظر: شرح التسهيل ٢: ٤٥٦.

(٢٩) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ٣١٤.

(٣٠) ينظر: الأصول في النحو ١: ٧٢، وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٥٣، وشرح التسهيل ٢: ٤٥٦، وأوضح المسالك ٣: ١٩٦ والمقاصد الشافية ٤/ ٣٢٤، والتصريح ٢: ٢٢، وشرح الاشموني ٢: ٢٢٩.

(٣١) البيت من الطويل وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٩١، وانظره في: شرح التسهيل ٣/ ٨٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٦٧، وهمع الهوامع ٣: ٧٨، والدرر اللوامع ٢/ ٣٢٣، والشاهد: عمل اسم المفعول "مضروبة" عمل فعله فرفع رجلاه لكونه معتمدا على موصوف مقدر تقديره: كرجل مضروبه رجلاه. ينظر: شرح التسهيل ٢: ٤٥٦.

(٣٢) ينظر: شرح التسهيل ٢: ٤٥٦، والتصريح ٢: ٢٢، وشرح الاشموني ٢: ٢٢٩.

(٣٣) ينظر: شرح المفصل ٦: ١٢١.

(٣٤) شرح المفصل ٦/ ١٢١.

(٣٥) ينظر: الألفية ٣٩.

(٣٦) ينظر: شرح قطر الندى ٢٧٧.



وجوز الكسائي إعماله وإن كان بمعنى الماضي، فيجوز أن تقول: زيد مضروب عبده، وأنت تريد الماضي. (٣٧)

#### موقف الكافيحي:

■ اختلف في إعمال اسم المفعول على نحو ماسبق، واختار الكافيحي الرأي الأول وهو أن اسم المفعول المجرد من "أل" لا يعمل إلا بشرط الاعتماد على نفي أو استفهام، إلا إنه لم يذكر علة ذلك. (٣٨)

#### ■ الترجيح:

■ يبدو مما سبق أن الرأي الراجح هو الأول وهو مذهب جمهور النحويين؛ وذلك لضعف اسم المفعول عن درجة الأفعال. والله أعلم.

#### المسألة الرابعة: ظن واختصاص بابها بالتعليق:

**قال الكافيحي:** " قال ابن عصفور: التعليق مختص بباب ظنّ، و لا يجوز في فعل غير: ظنّ وعلم، حتى يُضمن معناهما، فيكون المعتبر هو المضمّن. فحاصله راجع إلى باب ظنّ وهذا أقرب إلى الضبط، قال ابن الحاجب: أفعال القلوب تعلق مع الاستفهام، وإن لم تكن متعدية إلى مفعولين، ك عرفت وعلمت، إذا كان بمعنى عرفت، وقيل التعليق لا يختص بباب: ظنّ، وأما يونس فقد أجاز التعليق في جميع الأفعال فيكون في التعليق ثلاثة مذاهب: فالأول أخص، والثاني أعم من الأول وأخص من الثالث والثالث أعم " (٣٩)

#### المناقشة:

**التعليق:** هو إبطال عمل العامل لفظاً لا تقديراً على سبيل الوجوب، لمجيء ماله صدر الكلام بعده، وهو:

١. لام الابتداء نحو قوله تعالى: **أَيَّنَ اللَّهُ يَغْفِلَ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٨٨﴾** وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلٍ

وَجَهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، **إِلَّاءَ ﴿٤٠﴾**.

٢. لام القسم كقول الشاعر (٤١):

(٣٧) ينظر: شرح قطر الندى ٢٧٧.

(٣٨) ينظر: شرح قواعد الإعراب ٩٨.

(٣٩) شرح قواعد الإعراب ١٠٠: ١٠٢.

(٤٠) الآية (١٠٢) من سورة البقرة.

(٤١) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨ ٣٠٨ لم أجد صدر البيت في الديوان وجدت هذا الصدر صادف من غرّة فأصبّنها انظره: في شرح التسهيل ٨٨/٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١١٤، والمقاصد النحوية ٢/٨٦٠، وهمع الهوامع ١/٥٥٦، و شرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، و خزنة الأدب ٩/١٥٩، والمعجم المفصل في شواهد العربية

ولقد علمتُ لتأنيبٍ منيبي ... إن المنايا لا تطيشُ سهامها .

٣ . (ما) النافية، قال تعالى: **أَيْنَ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٦٤﴾** **وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴿٤٢﴾**

الاستفهام وله صورتان، إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو قوله تعالى: **أَيْنَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُكُمْ ﴿٤٣﴾**

الثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام نحو قوله تعالى: **أَيْنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي وَلَا تَتَّبِعُوا مَن يَتَّبِعُكُمْ ﴿٤٤﴾** ، وقوله تعالى: **أَيْنَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١٣٧﴾** **أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي ﴿٤٥﴾**

■ واختلف النحويون في تعليق أفعال القلوب على أقوال:  
الأول: أن التعليق غير مختص بباب ظن وأخواتها، وهذا مذهب الجمهور <sup>(٤٦)</sup>،  
وسيبويه <sup>(٤٧)</sup>

ويونس <sup>(٤٨)</sup>، وغيرهم <sup>(٤٩)</sup> .

ومنه قول الشاعر <sup>(٥٠)</sup>:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ <sup>(٥١)</sup> .

الشاهد: أن علم نزل منزلة القسم فيكون جملة لتأنيب جواب القسم الذي هو علمت وحيداً تخرج عما نحن فيه فلا تقتضي معمولاً ولا تنصف بعملٍ لوا تعليق ولا إلغاء .

<sup>(٤٢)</sup> الآية (٦٥) من سورة الأنبياء .

<sup>(٤٣)</sup> الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء .

<sup>(٤٤)</sup> الآية (١٢) من سورة الكهف .

<sup>(٤٥)</sup> الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء .

<sup>(٤٦)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب ٢: ٢١١٧

<sup>(٤٧)</sup> ينظر : كتاب سيبويه ٢: ٣٩٨، والأصول ٢: ٣٢٤

<sup>(٤٨)</sup> يونس بن حبيب فإنه بارع في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء وقد سمع من العرب كما سمع من قبله وقد روى عنه سيبويه وأكثر وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها . وقد سمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقتة بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية مات ١٨٢هـ . ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٨ ، الكتاب ٤٠٠: ٢ .

<sup>(٤٩)</sup> ينظر : الأصول ٢: ٣٢٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١: ٥٥٩، و شرح الأشموني ١٥٣: ١ ،

<sup>(٥٠)</sup> البيت من المتقارب ، البيت لغسان بن وعلة ، ينظر: شرح الكافية الشافية ١: ٢٨٥، وتوضيح المقاصد ١: ٤٤٩، ومغني اللبيب ١: ١٠٨، و التصريح ١: ١٥٧، و شرح الأشموني ١: ١٥٣ .

وقوله تعالى: **أَيَّنَ لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ** ﴿٥٢﴾<sup>(٥٢)</sup>  
 وقوله تعالى: **أَيَّنَ قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ** ﴿٥٣﴾<sup>(٥٣)</sup>، وقوله تعالى: **أَيَّنَ لَعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ** ﴿٥٤﴾<sup>(٥٤)</sup>  
 وقوله تعالى: **أَيَّنَ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لَعَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ** ﴿٥٥﴾<sup>(٥٥)</sup>

وقوله تعالى: **أَيَّنَ وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا** ﴿٥٦﴾<sup>(٥٦)</sup>، وقوله تعالى: **فَسَتَرَضِعَ مِنَ الْأَرْضِ** **مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لَتَعْلَمُنَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴿٥٧﴾<sup>(٥٧)</sup>. فهذه الأفعال علققت عن العمل مع أنها ليست من أفعال القلوب (٥٨). وقال كثير عزة (٥٩):

"وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عِزَّةِ مَا الْبِكَاءِ ... وَلَا مَوْجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ"  
 فعطف "موجعات" بالنصب بالكسرة على محل قوله: "ما البكاء" الذي علق عن العمل فيه قوله: "أدري" (٦٠).

الثاني: أن التعليق مختص بباب ظنّ وعلم ولا يجوز في فعل غير ظنّ وعلم حتى يتضمن معناه، وهذا مذهب ابن عصفور (٦١).

(٥١) الشاهد: قوله: "على أيهم" حيث جاءت "أيهم" اسما موصولا مضافا، وصلتها محذوفة، تقديره: "أيهم هو أفضل". ولهذا بنيت على الضم. ويروي: "أيهم" معربة بضم "أي"؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول، ولا تعلق، وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة. ينظر: التصريح ١: ١٥٨، وشرح الأشموني ١: ١٥٣، وحاشية الصبان ١: ٢٤٢.

(٥٢) الآية (١٩) من سورة الكهف.

(٥٣) الآية (٥) من سورة القلم.

(٥٤) الآية (٦) من سورة القلم.

(٥٥) الآية (١٨٤) من سورة الأعراف.

(٥٦) الآية (١٢) من سورة الذاريات.

(٥٧) الآية (٥٣) من سورة يونس.

(٥٨) ينظر: حاشية الصبان ٢: ٤٥.

(٥٩) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥، وانظره في ومغني اللبيب ١: ٥٤٦، وشرح شذور الذهب ٤٧٦، وأوضح المسالك ٢: ٥٥، والتصريح ١: ٣٧٤، وشرح الأشموني ١: ٢٧٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٦٥.

(٦٠) ينظر: أوضح المسالك ٢: ٥٥، والتصريح ١: ٣٧٤، وشرح الأشموني، ١: ٢٧٠.

(٦١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١١٧، ومغني اللبيب ١/ ٥٤٤.

الثالث: أن أفعال القلوب تعلق مع الاستفهام وإن لم يكن متعدية إلى مفعولين، وهذا مذهب ابن الحاجب<sup>(٦٢)</sup>.  
 الرابع: أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم وهذا مذهب ثعلب<sup>(٦٣)</sup> والمبرد<sup>(٦٤)</sup> وابن كيسان<sup>(٦٥)</sup>، وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجه الشلوبين<sup>(٦٦)</sup> ووجه إدريس<sup>(٦٧)</sup> بأن آلة التعليق في الأصل حرف الإستفهام وحرف التأكيد أما التحقيق فلا يكون بعد الظن؛ لأنه نقيضه<sup>(٦٨)</sup>.  
 وقالوا لم يدخل التعليق "هب وتعلم" وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر<sup>(٦٩)</sup>.  
 موقف الكافي:

ذكر الكافي ثلاثة آراء في التعليق الأول: إن التعليق غير مختص بباب ظن وأخواتها، وهذا مذهب الجمهور<sup>(٧٠)</sup>، و سيبويه<sup>(٧١)</sup> ويونس<sup>(٧٢)</sup>، والثاني: أن التعليق مختص بباب ظن وعلم ولا يجوز في فعل غير ظن وعلم حتى يتضمن معناه، وهذا مذهب ابن عصفور<sup>(٧٣)</sup>، والثالث: أن أفعال القلوب تعلق مع الاستفهام وإن لم

(٦٢) ينظر: شرح الكافية ٥٦٠/٢

(٦٣) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٥٥٧/١، وتمهيد القواعد ١٥١١/٣.

(٦٤) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٥٥٧/١، وتمهيد القواعد ١٥١١/٣.

(٦٥) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٥٥٧/١، وتمهيد القواعد ١٥١١/٣.

(٦٦) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٥٥٧/١، وتمهيد القواعد ١٥١١/٣.

(٦٧) ينظر رأيه في: همع الهوامع ٥٥٧/١.

إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري الفرطبي أبو العلاء، نحوي اديب مقري، وكان مشكورا في أدبه وفضله، مات في شعبان سنة سبع وأربعين وستمائة. ، ينظر: بغية الوعاة ٤٣٦/١.

(٦٨) ينظر: همع الهوامع ٥٥٧:١

(٦٩) ينظر: حاشية الصبان ٣٧:٢.

(٧٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١١٧:٢

(٧١) ينظر: كتاب سيبويه ٣٩٨:٢، والأصول ٣٢٤:٢

(٧٢) يونس بن حبيب فإنه بارع في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء وقد سمع من العرب كما سمع من قبله وقد روى عنه سيبويه وأكثر وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. وقد سمع منه الكسائي والفراء وكانت حلفته بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية مات ١٨٢هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٨، والكتاب ٤٠٠:٢.

(٧٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١١٧/٤، ومعنى اللبيب ٥٤٤/١.

يكن متعدية إلى مفعولين، وهذا مذهب ابن الحاجب<sup>(٧٤)</sup>، واختار الرأي الأول الذي يقول بجواز التعليق في كل فعل قلبي فقال: "فالحق جواز التعليق في كل فعل قلبي"، واستشهد على ذلك قوله تعالى: **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ**<sup>(٧٥)</sup>.

#### الرأي الراجح:

يبدو مما سبق أنه يجوز التعليق في كل فعل، ولا يختص ب(ظن) وأخواتها لورود ذلك في السماع . والله أعلم .

**المسألة الخامسة : الجملة المفسرة المقرونة بـ"أن" هل لها محل من الإعراب أو لا ؟**

قال الكافي: "الجملة المفسرة المقرونة بـ"أن"، نحو قوله تعالى: **هَسْرَضُوعٌ وَمَنْ يُؤْمِنُ**

**بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ** <sup>(٧٦)</sup>، اختلفوا فيها، فقال الجمهور: لا محل لها من الإعراب، سواء كان لمفسرها إعراب أو لا . وقال أبو علي الشلوبين<sup>(٧٧)</sup>: الإطلاق فيها ليس بتحقيق وصواب، بل التحقيق فيها أن تفصل، وتقول: إن حال الجملة المفسرة بحسب ما تفسر في الإعراب وعدمه فالمفسرة إن كان لها محل من الإعراب هي أي الجملة المفسرة كذلك، أي يكون لها محل من الإعراب مثل إعرابه، لكنه محلي أبداً، وإن كان له إعراب غير محلي<sup>(٧٨)</sup>.

#### المناقشة:

اختلف النحاة في إعراب الجملة المفسرة على قولين:

القول الأول: ذهب إلى أن الجملة المفسرة وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه لا محل لها من الإعراب<sup>(٧٩)</sup>، سواء كان لمفسرها إعراب أو لا، وهذا مذهب الجمهور، وهو المشهور<sup>(٨٠)</sup>.

وصححه ابن هشام<sup>(٨١)</sup>.

<sup>(٧٤)</sup> ينظر: شرح الكافية ٢/٥٦٠

<sup>(٧٥)</sup> الآية ٧ من سورة هود .

<sup>(٧٦)</sup> الآية (٢٧) من سورة المؤمنون.

<sup>(٧٧)</sup> هو أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي، آخر أئمة العربية في المغرب، كان نحويًا ذا معرفة بنقد الشعر، من كبار العلماء بالنحو واللغة، صنّف تَعْلِيْقًا على كتاب سِيبَوَيْهٍ، و شرحين على الجزولية، وله كتاب في النُّحُو سَمَّاهُ التَّوْطئة مولده ووفاته بإشبيلية مات ٦٤٥ . ينظر: البيهقي ٢/٣٩٠، والأعلام للزركلي ٥/٦٥٠ .

<sup>(٧٨)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ١٨٨ .

<sup>(٧٩)</sup> ينظر: همع الهوامع ٢/٣٣١، وحاشية الصبان ١/١٥٠ .

<sup>(٨٠)</sup> ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٥، والتذليل ٩/١٩٣، والمغني ١/٥٢٣ .

**حجتهم:**

- عدم حُلُول مُفْرَد محلها، ولأنها فضلة. (٨٢)
- وخرجوا على ذلك :
- المقرونة بـ (أن) قوله تعالى: فَسَرِّضُ وَمَنْ يُؤْمِنِ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ (٨٣)
- والمقرونة بـ "أي" كقول الشاعر:
- وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُدْنِبٌ -... وَتَقْلِيَنِي لِكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي. (٨٤)
- قول النابغة (٨٥):

لَكَفَّتِي ذَنْبٌ أَمْرِي وَتَرَكَتَهُ كَذِي الْعُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وَهُوَ رَاتِعُ.  
القول الثاني: أن لها محلاً من الإعراب، وهي على حسب ما كانت تفسيرا له، فإن كان المُفسِّرُ له موضع فكذلك هي - وإلا فلا، وهذا مذهب الشلوبيين. (٨٦)

قل أبو حيان: "قال الأستاذ أبو علي "قول النحويين "إن التفسير لا موضع له من الإعراب " ليس على ظاهره مطلقاً، والتحقيق في ذلك أن من التفسير ما يكون له موضع وما لا يكون له موضع، وذلك على حسب، مثال ذلك "زيدا ضربته " فـ (ضربته) فسَّرَ عاملاً في (زيد) وذلك العامل لا موضع له لو ظهر فقال: ضربتُ زيدا، والمفسِّرُ أيضاً مثله لا موضع له، وكذلك قوله تعالى: فَسَرِّضُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ (٨٧)، للتفسير هنا موضع كما للمفسِّر لأنه خبر إن" (٨٨)

(٨١) ينظر: شرح نظم قواعد الإعراب ٨/١٢.

(٨٢) ينظر: همع الهوامع ٣٣١/٢.

(٨٣) الآية (٢٧) من سورة المؤمنون.

(٨٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في ما رجعت إليه من مراجع وانظره في: المفصل ٤٢٧/١، والكشاف ٧٢٢/٢، والدر المصون ٤٩٣/٧، ومغني اللبيب ١٠٦/١، وهمع الهوامع ٥٩٠/٢، وخزانة الأدب ١٦١/٤، وشرح الشواهد الشعرية ٢٩٤/٢ والشاهد: أن «أي» في البيت تفسير للجملة قبله.

(٨٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة في ديوانه ٣٧. وانظره: شرح التسهيل ٣٧٥/٢، والتذييل والتكميل ١٩٣/٩، المساعد ٤٩/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٤/٥، والشاهد: قوله "يكوى غيره " بعد "كذي العر" حيث وقعت جملة: (يكوى) مفسره لما قبلها، ولا محل لها من الإعراب على المشهور. ينظر: المساعد ٤٩/٢.

(٨٦) ينظر: رأيه في التذييل ١٩٤/٩، والمساعد ٤٩/٢.

(٨٧) الآية (٤٩) من سورة القمر.

(٨٨) ينظر: التذييل ١٩٤/٩، والارتشاف ١٦١٧/٣.

واختار السيوطي قول الشلوبين، ومثل لما له موضع بقوله تعالى: **فَسَتْرُضِعُ مِنَ الظُّلُمَاتِ**

**إِلَى التُّورِ ۗ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ ۗ** <sup>(٨٩)</sup>

فَقَوْلُهُ: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْمَوْعُودِ بِهِ وَلَوْ صَرَحَ بِالْمَوْعُودِ بِهِ لَكَانَ مَنْصُوبًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: **فَسَتْرُضِعُ الْأُمْرَبِينَ لِيَتَعَلَّمُوا أَنَّهُ اللَّهُ عَلَى ۗ** <sup>(٩٠)</sup>. فـ (خَلْقَنَاهُ) (خَلَقْنَاهُ) فَسَرَّ عَامِلًا فِي (كُلِّ شَيْءٍ) وَلَهُ مَوْضِعٌ كَمَا لِلْمَفْسَرِ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لِإِنْ وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشُّلُوبِيُّ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي. <sup>(٩١)</sup>

■ موقف الكافيحي:

■ عرض الكافيحي الخلاف في الجملة المفسرة وهل لها محل من الإعراب أو لا؟ يتضح من نصّه الكافيحي أنه نقل الخلاف ولم يرجح رأياً على آخر. <sup>(٩٢)</sup>

**الترجيح:**

ويبدو لي مما سبق ترجيح قول الشلوبين إن الجملة المفسرة لها محل من الإعراب، وإن كان خلاف المشهور عند النحاة، وذلك لأنه يظهر في كثير من الجمل التي فسرت جملاً لها محل من الإعراب. والله أعلم.

**المسألة السادسة: العامل في "إذا" الشرطية:**

**قال الكافيحي:** "يقال في "إذا" إنها ظرف، لوقوع مضمون جزائه فيه، كقولك: "إذا جنتني أكرمتك" مستقبل لدالاتها على الزمان الآتي. وأما قول بعض: "إنها تكون للحال" استدلالاً على ذلك قوله تعالى: **فَسَتْرُضِعُ أَشْكُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَتُمْ** <sup>(٩٣)</sup>.

فضعيف لعدم استلزام الدليل، ثم قال: "خافض لشرطه منصوب بجوابه، ... وقيل: إن عامل "إذا" شرطه. وهذا القول أنفع من قول سائر النحاة إذ فيه الدلالة على أن له جواباً يعمل فيه، وأن له شرطاً يخفضه بخلاف قول النحاة. <sup>(٩٤)</sup>

**المناقشة:**

اختلف النحاة في العامل في "إذا" على مذهبين:

<sup>(٨٩)</sup> الآية (٩) من سورة المائدة.

<sup>(٩٠)</sup> الآية (٤٩) من سورة القمر.

<sup>(٩١)</sup> ينظر: الهمع ٣٣٢/٢.

<sup>(٩٢)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ١٨٧-١٨٨.

<sup>(٩٣)</sup> الآية (١) من سورة النجم.

<sup>(٩٤)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٢٧٦.

المذهب الأول: أنّ العامل فيها جوابها على أنه مفعول به، وهذا مذهب الجمهور<sup>(٩٥)</sup>، والعكبري<sup>(٩٦)</sup> قال العكبري في قوله تعالى: **فَسَرِّضْ ۖ وَكَايِّنْ مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَاسْتَبْهَأَ حِسَابًا شَدِيدًا**<sup>(٩٧)</sup>: "إِذَا فِي مَوْضِعٍ نَّصَبٍ عَلَى الظَّرْفِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا جَوَابُهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: قَالُوا، وَقَالَ قَوْمٌ: الْعَامِلُ فِيهَا قِيلٌ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ جَرَّ بِإِضَافَةٍ إِذَا إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ"<sup>(٩٨)</sup>.  
المذهب الثاني: العامل فيها شرطها على الصحيح المنصور في علم العربية، فتكون بمنزلة متى وحيثما، وهو قول المحققين<sup>(٩٩)</sup> ومكي<sup>(١٠٠)</sup>، والرضي<sup>(١٠١)</sup>، وأبي حيان<sup>(١٠٢)</sup>.

قال أبو حيان في: قوله تعالى<sup>(١٠٣)</sup>: **فَسَرِّضْ ۖ وَكَايِّنْ مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَاسْتَبْهَأَ حِسَابًا شَدِيدًا تَعَاَسَرُوا**<sup>(١٠٤)</sup> **وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَلِيهَا هِيَ النَّاصِبَةُ لـ** "إِذَا" **لِأَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ فِي مَوْضِعٍ خَفُضَ بِالإِضَافَةِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الظَّرُوفِ الَّتِي يُجَازَى بِهَا وَإِنْ قَصُرَتْ عَنْ عَمَلِهَا الْجَزْمَ. عَلَى أَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ الْجَزْمَ بِهَا حَمَلًا عَلَى مَتَى مَنصُوبًا بِفِعْلِ الشَّرْطِ، فَكَذَلِكَ إِذَا مَنصُوبَةٌ بِفِعْلِ الشَّرْطِ بَعْدَهَا"**<sup>(١٠٥)</sup>.

فساد مذهب الجمهور:

ذكر أبو حيان ما يفسد مذهب الجمهور، وتبعه المرادي<sup>(١٠٦)</sup> فقال: "وَالَّذِي يُفْسِدُ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ جَوَازُ: إِذَا قُمْتَ فَعَمَرُوا قَائِمٌ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا،

<sup>(٩٥)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٢٧٦.

<sup>(٩٦)</sup> ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٧/١.

<sup>(٩٧)</sup> الآية (١١) من سورة البقرة.

<sup>(٩٨)</sup> التبيان ٢٧/١.

<sup>(٩٩)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب ١٤١١، والجي الداني ٣٦٩، ومغني اللبيب ١٣٠/١.

<sup>(١٠٠)</sup> ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٨/١.

<sup>(١٠١)</sup> ينظر: شرح الكافية ١١٠/٢.

<sup>(١٠٢)</sup> ينظر: البحر المحيط ١٠٥/١.

<sup>(١٠٣)</sup> الآية (١١) من سورة البقرة.

<sup>(١٠٤)</sup> الآية (١١) من سورة البقرة.

<sup>(١٠٥)</sup> البحر المحيط ١٠٥/١.

<sup>(١٠٦)</sup> ينظر: الجني الداني ٣٦٩.



وَجَوَازٌ وَفُوعٌ إِذَا الْفُجَائِيَّةُ جَوَابًا لِـ "إِذَا" الشَّرْطِيَّةِ، قوله تعالى<sup>(١٠٧)</sup>: فَسَتَرَضُحْ أَشْكُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ وَلَا ضَبَّارُوهُمْ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ<sup>(١٠٨)</sup> وَمَا بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا"<sup>(١٠٩)</sup>

و قال في قوله تعالى<sup>(١١٠)</sup>: أَأَشْكُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ وَلَا ضَبَّارُوهُمْ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ<sup>(١١١)</sup> وَلَئِنْ<sup>(١١١)</sup> " وَفِي الْجَوَابِ لِـ "إِذَا" بِـ "أَنْ وَمَا" النَّافِيَتَيْنِ دَلِيلٌ وَاصِحٌ عَلَى أَنَّ إِذَا لَيْسَتْ مَعْمُولَةٌ لِلْجَوَابِ، بَلِ الْعَامِلُ فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي يَلِيهَا وَلَيْسَتْ مُضَافَةً لِلْجُمْلَةِ خِلافًا لِأَكْثَرِ النَّحَاةِ"<sup>(١١٢)</sup>.

وذكر المرادي كذلك ما يفسد مذهب الجمهور<sup>(١١٣)</sup> بما يأتي :

- ١- أن إذا الفجائية قد تقع جواباً إذا الشرطية، وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها.
- ٢- اقتران جوابها بالفاء، وما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها.
- ٣- أن جوابها جاء منفياً بما، نحو " وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم"، وما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها.
- ٤- اختلاف وقتي الشرط والجواب، في بعض المواضع، نحو: إذا جئتني غداً أجبنيك بعد غد.

#### موقف الكافيحي:

اختار قول من قال إن العامل في "إذا" شرطها لدليل فقال: " وقيل إن عامل "إذا" شرطه، ك (متى وحتى)، وهذا القول أنفع من قول سائر النحاة إذ فيه الدلالة على أن له جوابا يعمل فيه، وأن له شرطا يخفضه، بخلاف قول النحاة"<sup>(١١٤)</sup>.

#### الرأي الراجح:

يظهر لي مما سبق أن رأي الجمهور هو الراجح لورود السماع به. والله أعلم .  
المسألة السابعة : اختلاف العلماء في "إذا" المفاجأة :

<sup>(١٠٧)</sup> الآية (٢١) من سورة يونس .

<sup>(١٠٨)</sup> الآية (٢١) من سورة يونس .

<sup>(١٠٩)</sup> ينظر: البحر المحيط ١/١٠٥.

<sup>(١١٠)</sup> الآية ٣٦ من سورة الأنبياء .

<sup>(١١١)</sup> الآية ٣٦ من سورة الأنبياء .

<sup>(١١٢)</sup> البحر المحيط ٧/٤٢٩.

<sup>(١١٣)</sup> ينظر: الجنى الداني ٣٦٩-٣٧٠.

<sup>(١١٤)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٢٧٦.

قال الكافيحي: "إن "إذ" حرف مفاجأة، نص على ذلك سيويوه، وهي لا تقع إلا بعد "بيننا" أو "بينما" وتحذف بعدهما وهو أيسر، وأما من أنكر وقوعها بعدهما، فهو محجوج بالسمع، وفيه أربعة أقوال: الأول: أنها حرف مفاجأة وهو المختار، عند المصنف، والثاني: أنها زائدة، والثالث: أنها ظرف زمان، والرابع: أنها ظرف مكان، و"بيننا" ظرف مكان مضاف إلى الجملة التي تليها، يقدر بعدة أمر متعدد ليصح معناه".<sup>(١١٥)</sup>

#### المنافشة:

تكون "إذ" للمفاجأة، وهي الواقعة بعد "بيننا" أو "بينما" كقول الشاعر<sup>(١١٦)</sup>:  
استُفِدِرَ اللهُ خيراً، وأرضينَ بهِ ... فبينما العُسرُ إذ دارتْ مياسيرُ.  
وقد اختلف فيها على أربعة أقوال<sup>(١١٧)</sup>:

القول الأول: أنها ظرف زمان، وهذا مذهب أبي حيان وعلى القول بالظرفية فما الناصب لهذا الظرف؟، قال ابن جني، وابن البادش:

١- عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل (بيننا وبينما) محذوف يفسره الفعل المذكور.<sup>(١١٨)</sup>

٢- قال الشلوبين: إذ مضافة إلى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في (بيننا وبينما) لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام و(إذ) بدل منهما، وهذا قول أبي علي.<sup>(١١٩)</sup>

٣- وقيل العامل ما يلي (بين) بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه.<sup>(١٢٠)</sup>

٤- وقيل (بين) خبر لمحذوف وتقدير قولك (بينما أنا قائم إذ جاء زيد) بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه (بجاء زيد).<sup>(١٢١)</sup>

٥- وقيل مبتدأ و(إذ) خبره، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد.<sup>(١٢٢)</sup>

<sup>(١١٥)</sup> شرح قواعد الإعراب ٢٨٣-٢٨٤.

<sup>(١١٦)</sup> البيت من البسيط قيل لحريث بن جبلة العذري، وقيل عثير بن لبيد العذري، انظره في مجاني الأدب في حقائق العرب ٣٦/٤، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٢٨/٣، واللمع في العربية ١٩٩/١، ومغني اللبيب ١١٥/١، وشرح شذور الذهب ١٦٤.

<sup>(١١٧)</sup> ينظر: الجنى الداني ١١٨٩-١٩٠، ومغني اللبيب ١١٥/١، وهمع الهوامع ١٧١/٢-١٧٢.

<sup>(١١٨)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٥، ومغني اللبيب ١١٥/١، وهمع الهوامع ١٧٢/٢.

<sup>(١١٩)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٠٥، ومغني اللبيب ١١٥/١، وهمع الهوامع ١٧٢/٢.

<sup>(١٢٠)</sup> ينظر: مغني اللبيب ١١٥/١، وهمع الهوامع ١٧٢/٢.

<sup>(١٢١)</sup> ينظر: مغني اللبيب ١١٥/١، وهمع الهوامع ١٧٢/٢.

**القول الثاني:** أنها ظرف مكان، حيث ذهب قوم، منهم الشلوبيين، إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح.<sup>(١٢٣)</sup>  
**القول الثالث:** حرف بمعنى المفاجأة، نص على ذلك سيبويه، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما. قال سيبويه<sup>(١٢٤)</sup>: "بيننا أنا كذا إذ جاء زيد"، فهذا لما توافقه وتهجم عليه.<sup>(١٢٥)</sup>

القول الرابع: أنها حرف توكيد أي زائدة وهذا مذهب ابن الشجري.<sup>(١٢٦)</sup>

#### حجة القول الرابع :

لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ) فَقَدَرْتَهَا غَيْرَ زَائِدَةٍ أَعْمَلْتَ فِيهَا الْخَبَرَ وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى جُمْلَةٍ جَاءَ زَيْدٌ وَهَذَا الْفِعْلُ هُوَ النَّاصِبُ ل (بَيْنَ) فَيَعْمَلُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِيمَا قَبْلَ الْمُضَافِ.<sup>(١٢٧)</sup>

#### موقف الكافيحي:

اختار الكافيحي أنها حرف للمفاجأة بقوله: وهو المختار وذكر أن العامل فيه معنى المفاجأة بشهادة فحوى الكلام أو عامله محذوف يدل عليه المذكور بعدها، ولا يبعد أن يعمل المذكور بعدها فيه، بشهادة استقامة المعنى.<sup>(١٢٨)</sup>

**الرأي الراجح:** يبدو لي مما سبق أنها حرف بمعنى المفاجأة، نص على ذلك سيبويه، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا وبينما. والله أعلم .

#### المسألة الثامنة : ناصب المفعول معه :

**قال الكافيحي:** " إن لنا واو ينتصب ما بعدها وهي: واو المفعول معه نحو: سرتُ والنيل، سِرَ فعل أصله "سَبَّرَ"، حذف الياء منه لالتقاء الساكنين، والتاء: فاعلة، والواو: واو المفعول معه، والنيل: منصوب بالفعل، على الرأي الأصح.  
 فإن قلت: هل يجوز الرفع ههنا عطفًا على الفاعل، على تقدير تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، كما في قولك: جئتُ أنا وزيد قلت: لا يجوز لعدم تصور صدور السير من

<sup>(١٢٢)</sup> ينظر: مغني اللبيب ١/١١٥، وجمع الهوامع ٢/١٧٢.

<sup>(١٢٣)</sup> ينظر: الجنى الداني ١١٨٩-١٩٠، ومغني اللبيب ١/١١٥، وجمع الهوامع ٢/١٧١-١٧٢.

<sup>(١٢٤)</sup> ينظر: الكتاب ٤/٢٣٢.

<sup>(١٢٥)</sup> ينظر: الجنى الداني ١١٨٩-١٩٠، ومغني اللبيب ١/١١٥، وجمع الهوامع ٢/١٧١-١٧٢.

<sup>(١٢٦)</sup> ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٠-٥٠٥، والجنى الداني ١١٨٩-١٩٠، ومغني اللبيب ١/١١٥، وجمع الهوامع ٢/١٧١-١٧٢.

<sup>(١٢٧)</sup> ينظر: جمع الهوامع ٢/١٧١-١٧٢.

<sup>(١٢٨)</sup> ينظر: شرح قواعد الإعراب ٢٨٣-٢٨٤.

النيل هذا، وأما المفعول معه فهو المذكور بعد الواو ؛ لمصاحبة معمول فعل لفظاً و معنًى<sup>(١٢٩)</sup>.  
**المناقشة:**

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه على خمسة مذاهب:  
 الأول: ينتصب المفعول معه بالفعل الذي قبله بواسطة الواو، وهذا مذهب سيبويه<sup>(١٣٠)</sup>، والمحققين من البصريين،<sup>(١٣١)</sup> يقول سيبويه بعد تمثيله بـ (ما صَنَعْتَ وأباك)، (ولو تُرَكَت النَّاقَةُ وَقَصِيلُهَا لَرَضِعَهَا) إنَّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُرَكَت النَّاقَةُ مع فصيلها. فالفصيل مفعولٌ معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنَّها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها.<sup>(١٣٢)</sup>

### حجتهم:

أن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنه قَوِيٌّ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه كما عدِّي بالهمزة في نحو "أخرجت زيدا" وكما عدِّي بالتضعيف نحو "خرجت المتاع" وكما عدِّي بحرف الجر نحو: "خرجتُ به" إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان: العطف، ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع "مع" خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخْلِصَتْ للجمع، فكذلك ههنا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو.<sup>(١٣٣)</sup>

الثاني: ينتصب انتصاب الظرف كما ينتصب "مع"، وهذا قول الأخفش.<sup>(١٣٤)</sup>

### حجته:

أن "الواو" قامت مقام "مع" ولم يكن إثبات الإعراب فيها فكان إعراب "مع" فيما بعد "الواو" كما كان ذلك في "غير" في الاستثناء.<sup>(١٣٥)</sup>

(١٢٩) شرح قواعد الإعراب ٤٥٣.

(١٣٠) ينظر: الكتاب ٢٩٧/١، وأسرار العربية ١٤٥، واللباب ٢٧٩/١، وشرح المفصل ٤٤٠/١، و شرح التسهيل ٢٤٨/٢، والتصريح ٥٣١/١

(١٣١) ينظر: الإنصاف ٢٠٠/١، والتبيين ٣٧٩، والهمع ٢٣٨/٢

(١٣٢) ينظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(١٣٣) ينظر: الإنصاف ٢٠١/١، واللباب ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٤٠/١.

(١٣٤) ينظر: الإنصاف ٢٠٠/١، والتبيين ٣٧٩، واللباب ٢٨٠/١، و شرح المفصل ٤٤٠/١، والارتشاف ١٤٨٥/٣، والهمع ٢٣٨/٢.

(١٣٥) ينظر: التبيين ٣٨٢.

ورُدَّ رأي الأَخْفَش بأنه ضعيف ؛ لأن "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو "استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطَّيَالِسَةُ" ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبًا على الظرف. (١٣٦)

الثالث: ينتصب بفعل محذوف تقديره: استوى الماء و لابس الخشبة، وهذا مذهب الزجاج. (١٣٧)

### حجته:

احتج الزجاج بأن الفعل لازم والواو غير معدية، بل معنى العطف باق فيها، بدليل قولك: (وزيداً قمت) على تقديم الواو على الفعل و فإنه لا يجوز كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوف كما في قولهم: "ما شأنك وزيداً" أي و تلابس. (١٣٨)

ورُدَّ رأي الزجاج بأنَّه ضعيف، لأن فيه إحالة لباب المفعول معه، إذ المنصوب ب تلابس مفعول به، ونجد الأنباري أبطل هذا القول؛ فقال: لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بيَّنا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجْعَل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضدَّ المقتضى؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير. (١٣٩)

الرابع: ينتصب على الخلاف، وهذا مذهب الكوفيين، (١٤٠) وذلك نحو قولهم "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطَّيَالِسَةُ". (١٤١)

### حجتهم:

(١٣٦) ينظر: الإنصاف ١/٢٠٠.

(١٣٧) ينظر: الإنصاف ١/٢٠٠، وأسرار العربية ١٤٥، والتبيين ٣٧٩، واللباب ١/٢٨٠، و شرح المفصل ١/٤٤٠٩، و شرح التسهيل ٢/٢٤٩، و تسهيل الفوائد ١/٩٩، والتذليل ٨/١٠٣، و الارتشاف ٣/١٤٨٥، و الهمع ٢/٢٣٨.

(١٣٨) ينظر: التبيين ٣٨١.

(١٣٩) ينظر: الجنى الداني ١٥٥، والإنصاف ١/٢٠١.

(١٤٠) ينظر: المقتصد ١/٦٥٩، والإنصاف ١/٢٠٠، وأسرار العربية ١٤٥، والتبيين ٣٧٩، و شرح المفصل ١/٤٤٠، و شرح التسهيل ٢/٢٥٠، و ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٥، و المغني ١/٤٧١، و الهمع ٢/٢٣٨.

(١٤١) ينظر: الإنصاف ١/٢٠٠.

لأنه إذا قال "استوى الماء والخشبة" لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن مُعَوَّجَةً فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمرو" فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف كما بيّنّا في الطرف نحو: "زيد خلفك"، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعلٌ لازمٌ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء. (١٤٢)

### الرد على الكوفيين:

هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك: "ما قام زيدٌ لكن عمرو"، وما مررت بزيدٍ لكن بكرٍ" وما بعد لكن يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب، فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال، سواء لزم العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في (١٤٣) الإيجاب عندكم؛ فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع "لكن" وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى، وكذلك أيضاً يبطل بلا في قولك "قام زيدٌ لا عمرو، ومررت بزيدٍ لا عمرو" وما بعد "لا" يخالف ما قبلها كلكن، وليس بمنصوب؛ فدلّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب.

وقولهم "إن الفعل المتقدم لازم؛ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه" قلنا: إلا أنه تعدى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازماً. (١٤٤)

الخامس: إن عامل النصب في المفعول معه الواو نفسها، وهو مذهب الجرجاني، (١٤٥) وهو ضعيف، لأن الواو لو كانت عاملة لا تصل بها الضمير، في نحو: سرت وإياك. والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو، من فعل، أو شبهه، بواسطة الواو. (١٤٦)

### موقف الكافيحي:

- (١٤٢) ينظر: الإنصاف ٢٠٠/١  
 (١٤٣) ينظر: التبيين ٣٨٢، الإنصاف ٢٠٢/١.  
 (١٤٤) ينظر: التبيين ٣٨٢، الإنصاف ٢٠٢/١.  
 (١٤٥) ينظر: الإنصاف ٢٠٠/١، التبيين ٣٧٩، شرح التسهيل ٢٥٠/٢، ارتشاف الضرب ٤٨٥/٣، المغني ٤٧١/١، الهمع ٢٣٨/٢.  
 (١٤٦) ينظر: الجنى الداني ١٥٥

اختار الكافيي رأي البصريين وعلل ذلك بقوله: " والنيل: منصوب بالفعل، على الرأي الأصح، " (١٤٧)

**الرأي الراجح:**

يبدو لي مما سبق أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون للحجة الآتية " إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعداً إلا أنه قَوِيّ بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه " (١٤٨) والله أعلم .

### الخاتمة :

- ١- تبين لي من خلال قراءة كتاب شرح قواعد الإعراب للكافيي سعة أفقه وتعدد مناحي علومه وثقافته، وكثيراً ما استعان الكافيي في تفسيره وإعرابه وتعقبه ونقده ، واقتباسات صريحة أو خفية من المصادر اللغوية والنحوية والبلاغية والقرآنية والأدبية .
- ٢- تدل اختياراته سعة منهجه ، وعمق تفكيره وصبره الطويل على مناقشة المسائل ، وعرض الآراء وأدلتها وهذا مما رفع مكانة شرحه الذي كتب له الشيوخ والانتشار والذكر الحسن عند النحاة من بعده إلى اليوم.
- ٣- ظهر لي من خلال دراسة اختياراته السابقة تمكنه من علم النحو واللغة ، من حيث جمع الأقوال في المسألة ، وأدلة أصحابها ، وقوة رده على المخالفين .
- ٤- استنتجت هذه الدراسة من خلال الآراء التي أيدها الكافيي للبصريين ، اتضح مدى تأثيره بنحوهم ، فكان أكثر توجهها في آرائه إلى البصريين منه إلى الكوفيين .
- ٥- أن الكافيي صاحب شخصية علمية قوية لم يدون قواعد النحو في كتاب " شرح قواعد الإعراب " دون أن يذكر الرأي الراجح عنده في أغلب المسائل ، بل كان يختار من الآراء ما قوي لديه .
- ٦- الكافيي ليس مقلداً لمدرسة نحوية بذاتها فجمع بين المدرستين البصرية والكوفية .
- ٧- ترك الكافيي الحكم على بعض المسائل فلم يأخذ بها أو يردّها .
- ٨- إن كثيراً من كلام الكافيي صعب الفهم ، لاعتماده في بعض المسائل على المنطق ، ويحتاج إلى قراءة متأنية متبصرة للكشف عن مراده .
- ٩- احتج الكافيي بالقراءات القرآنية ليدل على صحة المسألة التي يعرضها ، ولم يردّ أيّاً من هذه القراءات .

(١٤٧) شرح قواعد الإعراب ٤٥٣ .

(١٤٨) ينظر: الإنصاف ٢٠١/١ .

قائمة المصادر والمراجع :

- ١- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، (١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م).
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٥- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ٦- أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٨- أوضح المسالك، الأمام أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الانصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- ٩- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- ١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.



- ١١- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد الجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ١٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبي البقاء العكبري (٥٣٨\_٦١٦هـ)، ت: عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراة، بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- ١٦- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- ١٩- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، الشيخ محمد عرفة الدسوقي، صححه إبراهيم عبدالغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة، القاهرة (١٣٠١هـ).
- ٢٠- حاشية الشمني على مغني اللبيب لابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المطبعة البهية، مصر.

- ٢١- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراي (المتوفى: ٨٣٧هـ)، المحقق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م .
- ٢٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢٣- ديوان ابن مقبل، تحقيق: د.عزة حسن، دار الشرق العربي، ط١ (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).
- ٢٤- ديوان النابغة الذبياني. ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ، دار المعارف، الطبعة الثانية .
- ٢٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
- ٢٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٧- شرح أبيات المغني، صنعه:عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، حققه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف وثاق، دار المأمون للتراث،دمشق،ط٢،(١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م) .
- ٢٨- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ)،تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة .
- ٢٩- شرح التسهيل،المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل،تحقيق: محمد كامل بركات،دار المدني،(١٤٠٥،١٩٨٤م) .
- ٣٠- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين الحلبي ثم المصري ، المعروف بناظر الجيش (المتوفى ٧٧٨هـ) دراسة وتحقيق: أ.د. على محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) .
- ٣١- شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- ٣٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- ٣٣- شرح الشواهد الشعرية في أمانت الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٤- شرح قطر الندى وبل الصدى عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣.
- ٣٥- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
- ٣٦- شرح المفصل، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ٣٧- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، إسماعيل عبدالجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، أربع مجلدات.
- ٣٨- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ): ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٩- شرح المفصل، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ٤٠- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤١- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الثالثة - ١٤٠٧هـ.

- ٤٢- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٤٣- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) ت: د. عبد الإله النبهان دار الفكر - دمشق، الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٤٤- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٤٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي أسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة، ط ١ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- ٤٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- ٤٧- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت .
- ٤٨- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ط ١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- ٤٩- مجاني الأدب في حقائق العرب، المؤلف: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: ١٣٤٦هـ)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، عام النشر: ١٩١٣ .
- ٥٠- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الثانية، ١٤٠٥ .
- ٥١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ .
- ٥٢- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) المحقق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة - بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م .

٥٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي ،المكتبة التوفيقية - مصر.

